

الإستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة Investment in intellectual capital and its developmental role in light of the knowledge economy

شاذلي سفيان*

مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة-

Chabni.sofiane@cu-tipaza.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/03/20

تاريخ قبول المقال: 2025/02/26

تاريخ إرسال المقال: 2025/02/02

الملخص:

لعل التحقيق الأمثل للتنمية المستدامة على ضوء مجتمع المعرفة، أصبح يرتبط بمدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة والتطور التكنولوجي لمتوصل إليه؛ حيث شهد رأس المال المادي تراجعاً ملحوظاً أما مما يعرف بالأصول الفكرية - غير الملموسة -، والتي يتشكل لبنة أساسية للاقتصاد القائم على المعرفة ومورداً رئيسياً للاستثمار في رأس المال الفكري، وعليه سوف نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور هذا الشكل من الإستثمارات في ترقية الميدان الاقتصادي، وذلك بالإشارة إلى ما يحققه من تنمية شاملة وسريعة تواكب حركية العصر الحديث، لاسيما عن طريق تحسين مناخ الأعمال وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع التنوع المعرفي وخلق روح الابتكار.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، رأس المال الفكري، إقتصاد المعرفة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Perhaps The optimal achievement of sustainable development in light of the knowledge society has become linked to the extent of the integration of countries integration into the knowledge economy and the technological development achieved, as physical capital has witnessed a noticeable decline in comparison to what is known as intangible intellectual assets, which constitute a basic building block for the knowledge-based economy and a major resource for investment in intellectual capital. accordingly, we will seek through this research paper to highlight the role of this form of investment in upgrading the economic field, by referring to the comprehensive and rapid development it achieves that keeps pace with the dynamism of the modern era, especially by improving the business climate and providing appropriate conditions to encourage cognitive diversity and create a spirit of innovation.

Keywords: Investment, intellectual capital, knowledge economy, economic development.

مقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم تحولات اقتصادية جذرية، ساهمت في بروز موارد تنموية حديثة، انتهت إلى الانتقال من المفاهيم الاقتصادية التقليدية القائمة على الأصول المادية في الإنتاج، إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ورأس المال الفكري.

وفي ظل هذه التطورات بات اندماج الجزائر في مجتمع المعرفة يشكل ضرورة حتمية، لما في ذلك من فوائد تعود على مختلف القطاعات، أبرزها الحقل الاقتصادي. وقد ثمنت السلطة هذه الخطوة المهمة بتبنيها لسياسة تنموية شاملة، انتهجتها منذ بداية الألفية الثالثة، برزت لاسيما من خلال العمل على تنويع الموارد الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار في مختلف الميادين خاصة المعرفية منها، عن طريق اهتمامها بالأصول الفكرية، ومنح الأولوية للبحث والابتكار العلمي، والسير بخطى ثابتة نحو الرقمنة الشاملة للقطاعات باعتباره خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة للأمة.

أمام هذه التغيرات الاقتصادية، برزت عدة تحديات واجهت الاستثمار في رأس المال الفكري خاصة، واقتصاد المعرفة على العموم، أبرزها غياب البنية التحتية التي تمكن هذا التوجه الاقتصادي الحديث من طرح أفكاره وتطبيقها في الواقع العملي، وكذا ضعف الوعي بأهمية رأس المال الفكري في المساهمة في تكريس التنمية المستدامة للأمة، زد على ذلك افتقاره إلى منظومة قانونية تكفل تنظيمه وتعنى بتحديد معالمه.

وتأسيسا على ذلك **تهدف** هذه الدراسة الى تبين الدور التنموي للإستثمار في رأس المال الفكري في قطاع الاقتصاد، بداية من خلال توضيح المقصود بهذا النوع من الاستثمارات والتعرف على طبيعة العلاقة التي تجمعها باقتصاد المعرفة، ثم نعمل على تحديد أبرز مظاهر التنمية، والوقوف على جهود السلطة في إرساء دعائمه، وأخيرا نشير الى أبرز العوائق والتحديات التي تواجهه، والتي تحول دون بلوغ أهدافه المرجوة.

وانطلاقا مما سبق فإن إشكالية الدراسة جاءت كالاتي:

بما أن الاستثمار في رأس المال الفكري يشكل عنصرا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما ينطوي عليه من مزايا وفوائد من شأنها الدفع بالاقتصاد الوطني لمصاف اقتصاديات الدول المتطورة؛ هذا

ما يدفعنا للتساؤل: إلى أي حد وفقت السلطة في انتهاج سياسة وطنية لإرساء دعائم الاستثمار في رأس المال الفكري؟

وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة، ارتأينا إلى تقسيم هذا الموضوع إلى خطة ثنائية المباحث، تطرقنا في مبحثها الأول إلى مضمون الاستثمار في رأس المال الفكري، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدور التنموي لرأس المال الفكري في الحقل الاقتصادي.

وبهدف الإحاطة بجميع الأفكار ذات الصلة بالموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي.

المبحث الأول: مضمون الاستثمار في رأس المال الفكري

يعرف الاستثمار في مفهومه التقليدي بأنه: «الموارد المالية التي تخصصها المنظمة لمشروع استثماري مقترح تنفيذه خلال فترة زمنية معينة، أي أنه حجز أرصدة حاضرة من أجل الحصول على عائد مستقبلي في صورة وفرة أو زيادة في قيمة رأس المال المستثمر»¹.

غير أن هذا المفهوم عرف تراجعاً في ظل الاقتصاديات الحديثة القائمة على المعرفة وتشجيع الابتكار، حيث شهد النظام الاقتصادي العالمي طفرة نوعية من فكرة الاستثمار المرتكز على الموارد المادية نحو الاستثمار القائم على المعرفة وتشجيع رأس المال الفكري، وهذا ما سوف نفصل فيه من خلال هذا المبحث، بتطرقنا لمفهوم الاستثمار في رأس المال الفكري -المطلب الأول-، ثم نقوم بتحديد علاقة رأس المال الفكري باقتصاد المعرفة -المطلب الثاني-، وأخيراً نشير إلى الجهود الوطنية لإرساء دعائم الاستثمار في رأس المال الفكري -المطلب الثالث-.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في رأس المال الفكري

إن للاستثمار في رأس المال الفكري دور ملحوظ في الرقي الاقتصادي للدول المتطورة، لما يحققه من تنمية شاملة، ومساهمة فعالة في تطوير وتحسين عملية الإنتاج من خلال اعتماده على خلق نهج

¹ - محمد زبير شوقي جدي، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سنة 2011، ص 09.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

الابتكار والتنوع المعرفي، ولعل هذا ما جعل الدول النامية ومن بينها الجزائر تحذو حذو هذا المسار، سعيا منها لبلوغ الرقي الاقتصادي المنشود. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تستوجب علينا ضبط المفاهيم العامة المتصلة بهذا الموضوع، وهو ما سوف نقوم به فيما يلي.

أولاً: تعريف رأس المال الفكري

عرف مفهوم رأس المال توسعا بارزا حيث لم يعد يقتصر استخدامه كمفهوم اقتصادي على عوامل الإنتاج التقليدية، بل أصبح يرتبط بكل الإمكانيات المادية والمالية والعينية، وحتى المعنوية والثقافية والذهنية المتاحة. وقد امتد لمجال العلوم الاجتماعية والإدارية، وأصبح يشمل على مجموع المهارات والخبرات والتعليم والمعرفة المتراكمة في العنصر البشري التي أطلق عليها مصطلح رأس المال البشري، ثم تحول الاهتمام في عصر العولمة إلى التركيز على رأس المال الفكري كأحد الأصول غير المادية المؤثرة على الميزة التنافسية.¹

وعليه يمكن القول في تعريف رأس المال الفكري أنه: «ما يركز على رأس المال البشري مدعما بالقدرات المعرفية والتنظيمية والمادية، والتي تمنح المنظمة ميزة تنافسية عن طريق الابداع والمساهمات الفكرية من أجل تحسين الأداء، كما أن رأس المال الفكري لا يتواجد في مستوى إداري معين، إنما قد يتواجد في جميع في جميع المستويات التنظيمية.»²

والملاحظ في هذا التعريف أنه انطلق في تحديده لمُدلول رأس المال الفكري من نطاق العناصر المكونة له البشرية، المادية والمعرفية، وبالتالي فإنه تعريف جامع يعكس المفهوم الدقيق لرأس المال الفكري.

¹ - محمد زبير وشوقي جدي، مرجع سابق، ص 06

² - ببيصار عبد المطلب، واقع الاستثمار في رأس المال الفكري وانعكاساته على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ولاية المسيلة_، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 08 العدد 03، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2021، ص 654.

ثانيا: تعريف الاستثمار في رأس المال الفكري

يعتبر رأس المال الفكري أحد أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين وذلك كونه يمثل قوة علمية قادرة على تحقيق التعديلات الجوهرية في شتى جوانب أعمال المنظمات.¹ لاسيما من خلال ما يوفره من دعم وتعزيز للقيمة الاقتصادية للمؤسسة، وضمان تحقيق ميزة تنافسية دائمة تكفل نجاحا طويلا للأمد.²

ويمكن الاستثمار في رأس المال الفكري في «تلك المدخلات التي تقوم بها المنظمات في ميدان تدعيم المواهب البشرية، وترقية وتطوير التقنيات والمهارات التي تعزز المنافع التنافسي، وتسمح بتكوين قيمة فريدة تبقى بعيدة عن المؤسسات الأخرى، وهذا يعني الاستثمار في تعليم العاملين وترقية مهاراتهم هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي أساسي تركز عليه المؤسسة في بناء مواردها البشرية.»³

وبناء على ما سبق ذكره، نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار في رأس المال الفكري يكمن في تلك البرامج التي تنتجها المنظمات من أجل تطوير وترقية معارف ومهارات وتقنيات الأفراد المكونين للمنظمة، بهدف زيادة فاعليتها ونجاعتها العملية التي من شأنها أن تخدم المتعاملين معها.

ثالثا: أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري

نظرا لشمولية هذا المفهوم تتجسد أهمية الاستثمار في الأصول الفكرية في عدة جوانب، نذكر منها:

_ مضاعفة التنوع المعرفي والقدرة الإبداعية والابتكارية.

_ تحسين ظروف الإنتاج والمساهمة في تنويعه.

_ المساهمة في دعم القدرة التنافسية من خلال خفض التكاليف والبيع بأسعار تنافسية.

¹- زايد مراد، حذفاني أمير، رأس المال الفكري كميزة تنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي سي الحواس بركة، جوان 2019، ص163.

²- المرجع نفسه، ص164.

³- بيبصار عبد المطلب، مرجع سابق، ص257.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

_ مواكبة حركية العصر الحديث من خلال تقديم منتجات جديدة ومطورة، في فترات زمنية وجيزة
تخدم الميزة التنافسية للمنظمة.

كما أن الاهتمام برأس المال الفكري والاستثمار فيه يقود المنظمة إلى ما يلي:

_ تعزيز مستوى أداء المنظمات وخاصة تلك التي تطمح بمركز استراتيجي قوي.

_ يعد الاستثمار في رأس المال الفكري مؤشر مهم لقياس ربحية المنظمة ويساهم بشكل فعال في تحقيق الفوائد المالية للمنظمة.

_ يحتم الاستثمار في رأس المال الفكري على منظمات الأعمال أن تعرف مستويات الاستثمار
الملائمة لها من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى من المبالغ التي تخصص لغرض الاستثمار.¹

رابعاً: تمييز رأس المال الفكري عن المفاهيم المشابهة له

ارتبطت برأس المال الفكري العديد من المفاهيم الأساسية ذات الصلة على غرار رأس المال
المادي، رأس المال البشري، هذا ما يدفعنا إلى تحديد مواطن التمييز بين هذه المفاهيم.

01_ رأس المال الفكري ورأس المال المادي

يعد رأس المال المادي أحد العوامل الفعالة في عملية الإنتاج الاقتصادي، ويتشكل من مجموعة
أصول وممتلكات ذات الطبيعة المادية من آلات ولوازم مكتبة ومباني وغيرها من العناصر الفعالة في
النتاج.

غير أن رأس المال الفكري يعرف بأنه موجودات تنافسية غير ملموسة التي يمكن استخدامها من
طرف المنظمات كسلاح استراتيجي يعتمد على الابتكار والإبداع والتجديد الذي يعد الوسيلة أو المفتاح
المؤدي إلى البقاء في بيئة العمل ذات التغير السريع.²

ومن خلال هذين التعريفين يمكن إبراز الفوارق التالية:

¹ - محمد زبير وشوقي جدي، مرجع سابق، ص11.

² - عكوش عقيلة، دور ومكانة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص175.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

● من حيث الميزة الأساسية

- رأس المال الفكري غير مادي، غير ملموس، غير منظور.
- رأس المال المادي مادي، ملموس ومنظور.

● من حيث موقع التواجد

- رأس المال الفكري في عقول الأفراد العاملين في المنظمة.
- رأس المال المادي ضمن البيئة الداخلية للمنظمة.

● من حيث العوائد

- رأس المال الفكري متزايدة بالابتكار.
- رأس المال المادي متناقصة.¹

02_ رأس المال الفكري ورأس المال البشري

إن رأس المال البشري هو مجموع القدرات والخبرات والمهارات البشرية المتباينة في مستوى أدائها، أو المعطلة منها بسبب الحوادث وإصابات العمل، وتقع عليها مسؤولية تنفيذ الأهداف العامة للمنظمة.²

وبناء على هذا التعريف، ومن خلال التعاريف المقدمة سلفاً لرأس المال الفكري، يتضح لنا أن رأس المال البشري يعتبر أحد المكونات الرئيسية لرأس المال الفكري، إلى جانب رأس المال الهيكلي الذي يحدد مدى قدرة المنظمة وفعاليتها في نقل المعارف المكتسبة إلى أرض الواقع، وكذا رأس المال الزبوني المحدد لعلاقة المنظمة بزيائنها.

¹ - محمد زبير وشوقي جدي، مرجع سابق، ص 07.

² - بيبصار عبد المطلب، مرجع سابق، ص 656.

المطلب الثاني: علاقة رأس المال الفكري باقتصاد المعرفة

يشهد العالم ومنذ عقدين من الزمن، تحولات اقتصادية عميقة مست لاسيما بمصادر الثروة في المجتمع، وغيرت موازين القوة فيه، حيث غدت هذه الأخيرة تركز على المعرفة ودرجة التطور التكنولوجي للدول، ولقد أدى ظهور هذا المفهوم إلى تحول العديد من الدول الصناعية إلى مجتمعات قائمة على إنتاج وتوزيع المعرفة، وتتميز المعرفة البشرية واعتبارها المورد الاقتصادي الأكثر أهمية وتنافسية في الاقتصاد.¹ وهو ما يدفعنا إلى تبين المقصود باقتصاد المعرفة _أولا_ ثم نحدد طبيعة العلاقة القائمة بين رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة _ثانيا_.

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة:

01_ تعريف اقتصاد المعرفة

يقصد باقتصاد المعرفة حسب COOKE أنه اقتصاد ناشئ، تكون فيه الإنتاجية والنمو أقل اعتماداً على وفرة الموارد الطبيعية، وتعتمد بشك كبير على تحسين جودة رأس المال البشري، وخلق المعارف والأفكار الجديدة، ودمجها في الأفراد والمعدات.²

وبالتالي فإنه يفهم من هذا التعريف أن اقتصاد المعرفة يدرج ضمن المفاهيم الحديثة المدخلة في الميدان الاقتصادي، حيث يقوم في خلقها للثروة على مكون رئيسي يتمثل في الابتكار والتنوع المعرفي، الذي من شأنه دعم مساعي التنمية الاقتصادية للدول، في ظل عصر التنوع الاقتصادي والرقمنة.

02_ خصائص اقتصاد المعرفة وأهميته

أ_ خصائص اقتصاد المعرفة

يقوم الاقتصاد المبني على المعرفة على جملة من المزايا لعل أبرزها

_ القدرة على صناعة المعرفة واستخدامها.

¹ - سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر - الواقع ومتطلبات التحول _ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2015، ص 87.

² - المرجع نفسه، ص 93.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

_ المعرفة المصدر الرئيسي للثروة.

_ كلما كثفت القطاعات من الاعتماد على المعرفة واستخدام التكنولوجيا، ترتب عن ذلك نمو في الإنتاج.

_ اقتصاد المعرفة وضع حدا لكافة الثغرات التي تحول دون تحقيق أهدافه، لاسيما المسافات التي أصبحت لا تمثل حاجزا أمام عملية التنمية الاقتصادية أو التعليم أو نجاح المشروعات.

_ اقتصاد المعرفة يضمن إتاحة الوصول إلى المعرفة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية.¹

ب_ أهمية اقتصاد المعرفة

إن اقتصاد المعرفة ومنذ نشأته حقق العديد من النتائج الإيجابية في الميادين الاقتصادية، من منطلق أن المعرفة وأنظمة المعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أصبحت عامل مهم من عوامل الإنتاج، من خلال دعمها للقدرة التنافسية للمؤسسات. حيث تكمن أهمية اقتصاد المعرفة في كونه يجعل خبرات العمالة ومهارتهم تتلاءم مع التطبيقات الجديدة في الحقل الاقتصادي، وبالتالي يجب على العمالة مواكبة التطور التكنولوجي من أجل تحسين كفاءاتهم عن طريق التعلم والتدريب المستمر.²

ثانيا: رأس المال الفكري باعتباره مكون رئيسي لاقتصاد المعرفة

ونحن نحدد مكانة رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة، لابد أن نبرز علاقته الوطيدة بإدارة المعرفة القائمة على التكامل، فهذه الأخيرة من بين أبعادها وأهدافها استخراج المعرفة المتولدة من رأس المال الفكري ونقلها إلى الميدان العملي تحقيقا للأهداف المرجوة.

¹- عبد الوهاب حفيان، تطوير الموارد البشرية في ظل الاقتصاديات القائمة على المعرفة تحليل المفهوم ودراسة في التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإدارة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر 03، سنة 2018، ص28-29.

²- سلطان كريمة، بوعفار أمال، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر وتونس-، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020، ص234،235.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

ويمكن تعريف إدارة المعرفة أنها عملية يتم بموجبها تجميع واستخدام الخبرات المتراكمة، سواء من قواعد البيانات، أو في عقول العاملين، لإضافة القيمة للمنظمة من خلال الابتكار والتطبيق وتكامل المعرفة في طرق غير مسبوقة.¹

من خلال هذا التعريف يتضح لنا جليا أن الاقتصاد المعرفي، ما هو إلا نتيجة حتمية للإدارة القائمة على المعرفة، التي تبدأ نشاطها من خلال استقطاب المعارف والخبرات مرورا بتنظيمها واستخدامها، وصولا إلى تنظيمها بهدف تحسين جودة الأداء وكفاءة العمل وفعاليتها.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين رأس المال الفكري وإدارة المعرفة تطورت من خلال بروز مفاهيم جديدة في بيئة الأعمال، تمثلت في ظهور أنظمة وهيئات خاصة لرعاية المبدعين والتي تسمى بالحاضنات. وتعرف الحاضنات أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أباء ومراحل الانطلاق والتأسيس.²

كل ذلك ساهم في خلق ما يسنى اقتصاد المعرفة، الذي أصبح يشكل مستقبل لبيئة الأعمال الناجحة، وركيزة للاقتصاد الحديث القائم على تنوع موارده ورقمنة آلياته. وقد برز اقتصاد المعرفة كعلم قائم بذاته له موضوعه ومنهجه، وأهم عنصر ضمن هذا الحقل الجديد من العلوم هو رأس المال الفكري الذي يجب الاهتمام به أكثر من السابق لأنه مورد لا ينضب ولا يصيبه الكساد مادام يتحدد ويتكيف مع الزمان والمكان.³

المطلب الثالث: الجهود الوطنية لإرساء دعائم الاستثمار في رأس المال الفكري

إن الجزائر تشهد مرحلة اقتصادية جديدة لاسيما منذ وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى مقاليد الحكم، فقد أبدى نواياه وعزمه في عصرنه الميدان الاقتصادي بما يتواءم مع متطلبات العصر

¹ - عكوش عقيلة، مرجع سابق، ص183.

² - بوعدلة سارة، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة الإدارة والاستراتيجية، عدد 04، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص133.

³ - سليمان بوفاسة، اقتصاد المعرفة وأهمية رأس المال الفكري فيه، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، سنة 2009، ص62.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

وحاجيات الساكنة. وقد أكد على دعم مؤسسات الدولة على رأسها الحكومة لمثل هذه المساعي بلوغا للاقتصاد المنشود، وهذا ما برز من خلال استحداث وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في أول حكومة لعهد الرئيس عبد المجيد تبون (أولا).¹ كما ننوه إلى الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الجامعية في هذا المجال لمسايرة مختلف التحولات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية على الصعيدين الدولي والوطني، وذلك باستغلال إمكانياتها المادية والطاقات البشرية للاستثمار في رأس المال الفكري دعما لمجتمع المعرفة (ثانيا).

أولا: استراتيجية الحكومة في دعم الاستثمار في رأس المال الفكري

أعلن الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد عن اتخاذ جملة من القرارات تجسيدا لهذه الاستراتيجية والتي تتمثل لاسيما في:

- _ إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة.
- _ وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة.
- _ تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- _ تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- _ تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة.²
- وتجدر الإشارة إلى أن أهم أهداف رأس المال الفكري في هذا العصر، الوصول إلى الرقمنة الشاملة للقطاعات، وعلى اعتبار أن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد رقمي يقوم بالاعتماد على قوتي

¹ - المرسوم الرئاسي 20-01 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة المؤرخ في 12 جانفي 2020 الموافق ل 06 جمادى الأولى 1441هـ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 01 المؤرخة في 05 جانفي 2020 الموافق ل 09 جمادى الأولى 1441هـ

² - بوعدلة سارة، مرجع سابق، ص139.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

التكنولوجيا الخاصة بالإعلام والاتصال، كان لابد من السلطات الوطنية العمل على تحديث دور الحكومة في هذا الشأن، من خلال ما يعرف بمشروع الحكومة الإلكترونية.

ويرمز للمعاملات والخدمات التي تتم بين الحكومة ووحدات الأعمال بال رمز (G2B) *gouvernement to business*، أي التعامل الإلكتروني بين الحكومة والشركات.¹

ويمكن النظر إلى تسمية الحكومة الإلكترونية كأداة دافعة لاقتصاد المعرفة إذ تتم أغلب المعاملات بين الأجهزة الحكومية والمواطن وقطاع الأعمال بشكل إلكتروني مما عاد بآثاره الإيجابية على جميع الأطراف، ويستفيد قطاع الأعمال بشكل ملحوظ من تحول خدمات الحكومة إلى شكلها الإلكتروني وتميزها بمعايير الجودة المطلوبة، فهو يتأثر بشكل كبير بمدى تطور الأساليب الإدارية المعتمدة على مستوى الأجهزة الحكومية إذ يتطلب التعامل معها وقت طويل وجهد كبير.²

كل هذا أكدته دستور سنة 2022، من خلال المهام التي يضطلع إليها المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، إلى ترقية البحث العلمي في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي إضافة إلى اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير.³

ثانيا: دور الجامعات في دعم مساعي الاستثمار في رأس المال الفكري

إن رأس المال الفكري هو مورد تنموي لا ينضب، حيث أصبح يشكل عنصرا بالغ الأهمية لكل الدول التي تصبو إلى عصنة قطاعها الاقتصادي بما يتوافق ومتطلبات مجتمع المعرفة. لعل هذا ما أدى بالمؤسسات الجامعية إلى احتوائه والاهتمام به، سعيا منها للاستفادة منه باعتباره قيمة اقتصادية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

وبناء على ما سبق ذكره يمكننا أن نطرح الإشكال الآتي:

ما مدى مساهمة رأس المال الفكري في تفعيل دور الجامعات تحقيقا للتنمية الاقتصادية المنشودة؟

¹ - حمادية مروى وآخرون، أهمية تنمية الحكومة الإلكترونية في ظل اقتصاد المعرفة - مع الإشارة لوضع الدول العربية-، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 02، عدد 01، جامعة العربي تبسي الجزائر، جانفي 2019، ص71.

² - المرجع نفسه، ص72-73.

³ - مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

نظرا للتغيرات الحاصلة في العالم والثورة التكنولوجية المتسارعة، جعلت الجامعة ومخرجاتها أمام تحد كبير وهو القدرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والمعرفة المتجددة؛ حيث أن متطلبات العولمة في التنمية أصبحت تدفع بالدول والقائمين على برامج التنمية والتطوير إلى الأخذ بأحدث أساليب التعليم والتدريب وبنوعية جيدة منه، وتبرز هذه المواهب والإبداع، وتشجع أخذ المبادرات الفردية والجماعية من أجل المنافسة، كما تدفع متطلبات العولمة إلى تطوير المهارات التقنية للطلاب، وتطوير المهارات التطبيقية للفرد الجامعي، كما تهيؤه للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية وتقلباتها.¹

ويعد المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، تجسيدا فعليا لجهود السلطات الوطنية في تكريس الاستثمار في رأس المال الفكري، حيث تضمن القانون رقم 01-20 المهام التي خولت لهذا المجلس، لاسيما منها تلك المتعلقة بترقية الإبداع العلمي والتقني في الوسط الجامعي وإدماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.²

لذا فإن المطلوب من المؤسسات الجامعية هو استغلال الطبقات الجامعية، وتنمية قدرات طلبتها؛ كل ذلك من شأنه إخراج فرد قادر على التكيف مع متطلبات العمل، والتأثيرات الاقتصادية العالمية، بحيث تكون لديه المرونة للتعامل مع فرص العمل وصورها المتعددة في حال تغيرت الظروف الاقتصادية. إذ لم تعد متطلبات التنمية المحلية هي الوحيدة التي تفرض شروطها على أساليب تنمية الطاقات الجامعية، بل أدخلت العولمة السائدة في العالم شروطا جديدة حيث فرضت صورا حديثة لما هو مطلوب في التنمية الاجتماعية والبشرية.³

المبحث الثاني: الدور التنموي لرأس المال الفكري في الحقل الاقتصادي

إن التحولات التي يشهدها العالم المعاصر خلال الفترة الأخيرة، ساهمت في بروز مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية، ارتكزت على التطور العلمي والتكنولوجي أكثر منها على التطور الكمي في الإنتاج؛ وقد شكل هذا المفهوم من التنمية أولى إرهاصات مجتمع المعرفة القائم على الإبداع والمعرفة الإنسانية،

¹ - فواز واضع، دور الجامعة في دعم مجتمع المعرفة وفق متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي -إشارة إلى بعض التجارب-

مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2022، ص201.

² - القانون رقم 01-20 يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، المؤرخ في 30 مارس 2020 الموافق لـ 5 شعبان 1441، ج ر ع 20 الصادرة بتاريخ 5 أبريل 2020 الموافق لـ 11 شعبان 1441هـ.

³ - فواز واضع، مرجع سابق، ص201.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

مما استوجب الاعتماد على الاستثمار في رأس المال الفكري لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة. ولعل هذا يتطلب منا إبراز مظاهر التنمية الاقتصادية من خلال التطرق بداية إلى التجسيد الموضوعاتي للاستثمار في رأس المال الفكري -المطلب الأول-، كما لابد من الإشارة إلى التجسيد المؤسساتي لهذا النوع من الاستثمارات -المطلب الثاني-، والتطرق إلى رهانات الاستثمار في رأس المال الفكري في إطار اقتصاد المعرفة -المطلب الثالث-.

المطلب الأول: التجسيد الموضوعاتي للاستثمار في رأس المال الفكري

يعد رأس المال الفكري من أبرز المدخلات في عملية التنمية المستدامة؛ كما يشكل قيمة اقتصادية بارزة ذات فاعلية عملية ملحوظة في المجال الاقتصادي. وتبرز مظاهر هذا التأثير لاسيما في قطاع الصناعة -أولا-، الفلاحة -ثانيا-، والتعليم -ثالثا-.

أولا: رأس المال الفكري في قطاع الصناعة

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ازدهار وبروز صناعات جديدة، التي ولدت طلبا على الخدمات المرافقة لها نظرا لما تشتمل عليه هذه الصناعات من خدمات برمجية ومعالجة بيانات.¹

حيث ازداد الدور الذي يؤديه رأس المال الفكري في تحقيق التنمية مع تطور صناعة البرامج، وأصبحت أجهزة الكمبيوتر عنصرا هاما في المعدات الإنتاجية مما ساهم في تحسين الإنتاجية لهذه الآلات وتكييفها مع احتياجات السوق؛ وقد مكنت تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الاتصالات المتطورة من تطوير نظام التصنيع المرن والتصنيع المتكامل بالحاسب الآلي، حيث أصبحت عملية الإنتاج تتضمن آلات التصنيع المبرمجة والروبوت الصناعي، بالإضافة إلى استخدام آلات مبرمجة لمراقبة جودة التصنيع، مما أدى إلى تحسين مستويات الجودة والقدرة التنافسية للمؤسسة.²

¹ - تشوار خير الدين وبكاري سعد الله، دور رأس المال الفكري للمؤسسة الاقتصادية في الاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة حالة قطاع الهاتف النقال-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2021، ص110.

² - ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 10، جامعة البليدة، ص80.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

ومما سبق، يمكن القول أنه كلما تطورت تكنولوجيا الإلكترونيات والاتصالات، تطور معها في المقابل اقتصاد المعرفة، القائم أساسا على المعرفة والإبداع الإنساني.

ولعل تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2005م ماهي إلا تأكيد لذلك، حيث أكد على نمو هام شهدته صادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شكل الحواسيب وبرامج تشغيلها والرقائق الإلكترونية تجاوز 11 تريليون دولار أي ما يمثل 15% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية.¹

ثانيا: رأس المال الفكري في قطاع الفلاحة

إن التزايد المستمر لحاجيات الساكنة والسعي لتحقيق التنمية المستدامة على ضوء اقتصاد المعرفة دفع بالجزائر إلى البحث عن بدائل اقتصادية حديثة، في ظل النقائص التي يشهدها الاقتصاد الوطني ذو الطبيعة الربعية القائمة على المحروقات؛ فاتحة المجال أمام الفلاحة، الصناعة، الاستثمار، وكذا المشاريع الصغيرة الابتكارية.²

ويشكل القطاع الفلاحي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، كما أنه يتميز بقدرته على زيادة الإنتاجية عند توفر البحوث العلمية في المجال الفلاحي واستخدام التكنولوجيات المتطورة والاعتماد على نظم الإدارة الحديثة كنظم التغذية المتكاملة، لذلك يؤدي رأس المال الفكري دورا رائدا في تنمية القطاع الفلاحي.³

وقد تم في سنة 2019 التوقيع على اتفاقية بين وزارتي التعليم العالي والفلاحة، وتنصيب لجنة قطاعية دائمة بهدف التنسيق الثنائي وتطوير البحث العلمي في الميدان الفلاحي والزراعي؛ حيث أبرز وزير الفلاحة -السابق- شريف عماري أن الرهانات المختلفة المتعلقة بتطوير الزراعة ومسايرة المتطلبات الحالية سواء فيما يتعلق بتنمية الأنظمة الإنتاجية، أو تلك الخاصة بالاستهلاك والتغذية وتقليص التبعية في شعب متعددة يفرض علينا البحث على أنجع السبل للرفع المستمر من الإنتاج والإنتاجية من خلال

¹ - المرجع نفسه، ص 81.

² - سفيان شابني، عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر بين التتويج والرقمنة -المؤسسات الناشئة أنموذجاً-، الملتقى الحضوري الافتراضي حول رهانات التتويج الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق-، كلية الحقوق سعيد حمدين الجزائر، 24 أبريل 2023، ص 03.

³ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص 81.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

المساهمة التقنية والابتكار العلمي؛ في ظل الظروف المعاصرة التي نعيشها التي تتسم بالعولمة الاقتصاد لاسيما الفلاحي منه.¹

ثالثا: رأس المال الفكري في قطاع التعليم

يعد قطاع التعليم اللبنة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا لتعدد الحلول التي يوفرها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين جودة الحياة الاجتماعية؛ ونظرا لما يشهده العصر الحديث من تطور تقني وتكنولوجي في شتى المجالات، تحت ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة، كان لابد من القيام بثورة في النظام التعليمي لمواكبة التغيرات المستمرة في الميدان الاقتصادي ومواجهة تحديات مجتمع المعرفة.

ويعتبر التعليم الإلكتروني أبرز معالم الثورة التعليمية، وتجسيدا لمشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 الرامي إلى تحسين الخدمات العامة،² حيث سمح للجامعات بتطوير برامجها الدراسية واكتساب التأهيل العلمي التقني؛ ويعد التعليم الإلكتروني شكلا من أشكال التعلم عن بعد، وقد أصبح طريقة فعالة لتزويد القوى العاملة بالمهارات والمعرفة الضرورية؛ ويعمل العنصر البشري المؤهل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال تقليص التكلفة وتحسين الجودة مع ضمان استمرار الإبداع والتطوير.³

وتسعى الجزائر على غرار دول العالم إلى دعم وتنمية مجتمع المعرفة من خلال إنتاج ونشر المعرفة وتداولها واستغلالها لتحقيق التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة، فالأضرار البيئية والمخاطر التكنولوجية والأزمات الاقتصادية يمكن مواجهتها والحد من آثارها من خلال التعاون الدولي والمشاركة العلمية، كما أن البحوث والدراسات والمعارف المختلفة وسهولة الوصول إليها واستخدامها يساعد على

¹ - التوقيع على اتفاقية لتطوير البحث العلمي في قطاع الفلاحة، وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم 15 جويلية 2019 سا 16:30، تم الاطلاع عليه يوم 07 ماي 2023 ساعة 14:00، على الموقع

² - لكل نورة، الرقمنة كآلية لتجسيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المرفق العام -قطاع العدالة أنموذجا-، الملتقى الحضوري الافتراضي حول رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق-، كلية الحقوق جامعة الجزائر 01، 2023، ص01.

³ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص81.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

اتخاذ القرارات السليمة، وتوظيف واستخدام المعرفة هو الطريق الصحيح إلى بلورة حياة المعرفة وتحويلها إلى إنتاج معرفي يستفيد منه المجتمع.¹

ولعل المؤسسات الجامعية هي أهم الهياكل التي يعتمد عليها في المجتمع من أجل عصرنة النظام التعليمي بما يخدم أهداف المجتمع الحالية والمستقبلية، وهذا نظرا لما تزخر به من طاقات بشرية نخبوية وإمكانات مادية، ولما تضمنه من تعليم وتكوين عالي المستوى يرتبط بمدى توافر مخابر ومراكز البحث العلمي وفعاليتها في الواقع العملي.

المطلب الثاني: التجسيد المؤسسي للاستثمار في رأس المال الفكري

تكريسا لما جاء به دستور سنة 2020 في جملة من نصوصه لاسيما المواد 73، 74، 75؛ تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب، وتحفيز طاقاتهم الإبداعية، وتعد حرية الإبداع الفكري حقا مضمونا للمواطنين بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية؛ زد على ذلك فإن الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي التي تتدرج ضمن الإبداع الفكري مضمونة وتعمل الدولة على ترقيتها وتنميتها خدمة للتنمية المستدامة للأمة.²

وتظهر الجهود الوطنية لإرساء دعائم الاستثمار في رأس المال الفكري، تكريسا للمضامين الدستورية، لاسيما من خلال بروز مفاهيم حديثة في بيئة الأعمال، تمثلت في هيئات ومؤسسات اقتصادية تعمل على رعاية المبدعين ودعمهم وتنميتهم جهودهم، والمتمثلة في حاضنات الأعمال -أولا-، المؤسسات الناشئة -ثانيا-، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -ثالثا-.

أولا: حاضنات الأعمال والتنمية الاقتصادية

نتطرق من خلال هذا العنصر لتعريف ودور حاضنات الأعمال في دعم التنمية الاقتصادية:

01_ تعريف حاضنات الأعمال

تعرف حاضنات الأعمال في مفهوم الجمعية الوطنية الأمريكية للحاضنات (NBIA): «أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين

¹ - فوزان واضح، مرجع سابق، ص 199.

² - المرسوم الرئاسي 20-442، مرجع سابق.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

(الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.¹

كما تعرف على أنها: «هيكل دعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة، حيث تجمع كافة مواردها المتخصصة من أجل دعم شركات الأعمال أثناء إنشائها، ومساعدتها في السنوات الأولى من حياتها، من خلال توفير العقار المناسب لهذه الهيئة من الأعمال، وتقديم جملة من الخدمات الإدارية والاستشارية، وربط العلاقات مع شبكات الأعمال الأخرى، لاسيما المالية منها».²

وبناء على ما سبق ذكره، نخلص إلى نتيجة مفادها أن حاضنات الأعمال هي منظومة عمل متكاملة تعمل على دعم ومساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة أو الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال إعداد جملة من الاستراتيجيات لدعم هذه المؤسسات وضمان استمراريته، وصولاً إلى مرحلة نقل الفكرة إلى الواقع العملي، وتحقيق أهدافها المرجوة.

02_ أهمية حاضنات الأعمال

وتكمن الأهمية التنموية لحاضنات الأعمال في الميادين الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالسوق؛
- الربط بين المشروعات الناشئة المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية ومتطلباته؛
- مساعدة المشروعات الناشئة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- تأهيل جيل جديد من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص العمل والنهوض بالاقتصاد؛

¹ - بوعدلة سارة، مرجع سابق، ص 133.

² - PHILIPPE ALBERT et autres, les incubateurs: «émergence d'une nouvelle industrie-comparaison des acteurs et de leurs stratégies : France, Allemagne, Royaume Uni, Etat Unis, rapport de recherche, chambre de commerce et d'industrie NICE cote d'AZUR, Avril 2002, p08.

- توفير العمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية.¹

03_ الإطار القانوني لحاضنات الأعمال

أما فيما يتعلق بالإطار القانوني لحاضنات الأعمال، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يخصصها بمنظومة قانونية خاصة، إنما تم تضمينها في جملة من النصوص القانونية المختلفة أهمها:

- حيث أشار القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في المادة 12 منه (الملغى بموجب القانون 17-02) إلى إمكانية إنشاء مؤسسات تسمى مشاتل المؤسسات تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

- ثم جاء المرسوم التنفيذي 03-78 (الملغى بموجب المرسوم التنفيذي 18-170) وقام بإنشاء مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛ تكفل إنشاء ومساعدة كافة المؤسسات الداعمة لسياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:

● المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

● ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

● نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.³

- وقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة حاضنة أعمال، أو مؤسسة ناشئة، أو مشروع مبتكر؛ وتنشأ هذه اللجنة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات

¹ - بوقفة عبد الهادي، دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع الناشئة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنظيم والاستراتيجية، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص 99.

² - القانون رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77.

³ - المرسوم التنفيذي 03-78، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

الناشئة؛ وتتشكل طبقا للمادة 03 من ممثلي مختلف الوزارات ذات الصلة بالميادين الاقتصادية والتكنولوجية.¹

ثانيا: المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية

يعيش الاقتصاد الوطني في الفترة الحالية تجديدا للبنى والأسس التي يقوم عليها، وذلك بغية تطويره ووضع حد لكل الشوائب التي تشوبه، هذا ما دفع الجزائر إلى مضاعفة اهتمامها بالمفاهيم المستحدثة في بيئة الأعمال تماشيا مع متطلبات اقتصاد المعرفة وحتمية السير على نهج الثورة الصناعية الرابعة القائمة على الرقمنة الشاملة للقطاعات؛ وتعد المؤسسة الناشئة أبرز المستحدثات التي جاء بها مجتمع المعرفة.

01_ تعريف المؤسسات الناشئة

عرف القاموس الإنجليزي المؤسسات الناشئة بأنها: «مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة START-UP تتكون من جزئين START وتعني الانطلاق، وUP تعني النمو القوي».²

وفي غياب تعريف جامع للمؤسسة الناشئة فإن هذا المفهوم وفق لمعجم LAROUSSE يشير إلى أنها: «تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة؛ أو هي تلك المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة».³

02_ أهمية المؤسسات الناشئة

وتكمن أهمية المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- دعم الشركات الكبيرة من خلال توفير المنتجات الوسيطة لنشاط الشركات الكبرى؛
- توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة؛

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مفاهيمها وتشكيلتها وسيورها، ج.ر. عدد 55 الصادرة في 21-09-2020.

² سماح بلعيد، المؤسسات الناشئة وإمكانية النمو -دراسة في إنشاء حاضنات الأعمال لمرافقة المشروعات الناشئة-، حويلات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص64.

³ - قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص113.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية؛
- القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة نظرا لتكلفة ذلك ب 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.¹

وكنموذج ناجح للمؤسسات الناشئة في الجزائر، تعتبر الشركة الناشئة " تاك غراف" أنموذجا راقيا لنجاح الشباب الجزائري في ولوج الأسواق العالمية بأفكار مبتكرة في مجال الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية؛ حيث توجت بالمرتبة الأولى في المسابقة الدولية للابتكار "أوفيس اكسبو" بمراكش مطلع 2020؛ وذلك بفضل ابتكارها الرقمي Druglables 1.0 الجهاز يعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ويقدم حولا في مجال الصحة للحد من الأخطاء الطبية خاصة في مجال التخدير، ويصدر هذا الجهاز إلى 14 دولة إفريقية وقد تم مؤخرا التوقيع على عقد باسم الجزائر مع شركة عالمية بدبي لتطوير النسخة الثانية منه، بغرض تسويقه إلى مختلف دول العالم.²

03_ الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة

أما فيما يتعلق بالإطار القانوني الساري، فإنه يمكن القول بعدم ملاءمته وفلسفة المؤسسات الناشئة، حيث لم يتضمن تعريفا لها ولم ينص صراحة على إجراءات إنشائها وتنظيمها، إلا من خلال جملة من النصوص القانونية المختلفة، ولم يخصصها المشرع بإطار قانوني خاص.³ وأهم القوانين التي تناولت فكرة المؤسسات الناشئة:

- القانون التوجيهي رقم 15-21 المعدل والمتمم، المتضمن البحث العلمي والتطور التكنولوجي، عرفها في مادته السادسة 06: «تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير».⁴

¹ - المرجع نفسه، ص133.

² - سفيان شابني، مرجع سابق، ص08.

³ - المرجع نفسه، ص04.

⁴ - القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جريدة رسمية عدد71.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

- وقد أشارت أحكام القانون 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة، إلى المؤسسة الناشئة كقطاع لابد من ترقيته في إطار المشاريع المبتكرة، وذلك من خلال المادة 12 منه، إضافة إلى ذلك تناولت المادة 21 من ذات القانون طرق وآليات تمويل المؤسسات الواعدة.¹
- كما ساهم القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، في دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة لاسيما بفرضه إصلاحات جبائية والتصدي للتهرب الضريبي.²
- وبناء على ما سلف ذكره، نتوصل إلى نتيجة مفادها أن القوانين المذكورة سلفا لم تحدد لنا مفهوم المؤسسات الناشئة بدقة ولم تبرز لنا صراحة إجراءات الإنشاء والتنظيم، هذا ما يستوجب ضرورة الحرص على وضع إطار قانوني خاص بالشركات الناشئة.

ثالثا: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يشغل دورا هاما في تنويع موارد النشاط الاقتصادي وتوسعته، لاسيما في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة؛ كما يشكل طاقة اقتصادية لا يستهان بها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غالبية دول العالم. هذا ما يستوجب منا تعريف هذا القطاع (01)، والوقوف على أهميته الاقتصادية (02)، والإشارة إلى إطاره القانوني (03).

01_ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الجدل القائم حول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم التحديد الدقيق لمعالمها والمفاهيم المحيطة بها؛ استوجب منا الرجوع إلى تعاريف المشرع الجزائري.

- حيث عرفها القانون 17-02، في مادته الخامسة ضمن أحكام الفصل الثاني من الباب الأول: «أنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها؛ تشغل من واحد إلى مائتين وخمسون (250) شخصا؛ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع

¹ - القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10-01-2017، المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. عدد 02 المؤرخة في 11-01-2017.

² - القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11-12-2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر. عدد 81 الصادرة بتاريخ 30-12-2019.

حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛ وتستوفي معيار الاستقلالية. « أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

- وقد عرفت المادة 08 من ذات القانون المؤسسات المتوسطة، أنها «تلك المؤسسة التي تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري».²

- أما المؤسسات الصغيرة فقد عرفت المادة التاسعة 09، على أنها «مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري»؛ كما عرفت المادة العاشرة 10 المؤسسة الصغيرة جدا، أنها «مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة 09 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري».³

من خلال ما سبق ذكره، نتوصل إلى القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تعريفها وفقا للمشرع الجزائري على أساس ثلاث معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية.

02_ الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية منها أو المتقدمة، وتبرز هذه الأهمية لاسيما في النقاط التالية:

- تشكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسيلة تسويقية لمنتجات الشركات الكبرى، كما تساهم في عمليات توزيعها في مختلف المناطق، تمهيدا لإيصال المنتج إلى المستهلكين.

¹ - القانون رقم 17-02 السالف الذكر

² - نفس القانون.

³ - نفس القانون.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتمية اقتصادية، فرضتها التحولات والتغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال على المستوى الدولي والوطني في ظل المجتمع القائم على المعرفة.
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة التي ترتكز عليها الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى، فهي المصدر الذي تتزود منه هذه الأخيرة بالمواد الخام التي تدخل ضمن عمليات الإنتاج والتصنيع.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكريس التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة، من خلال تلبية الحاجيات الساكنة والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول.
- تعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أهم مصدر لتوفير فرص العمل والحد من البطالة، لاسيما للكفاءات والمبدعين من الشباب والطلبة الجامعيين.

03_ الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحديث عن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني، ليس بالأمر الجديد؛ فقد تم التطرق لهذه الفكرة في مختلف القوانين والمراسيم، غير أن المشرع لم يخصصها بقانون مستقل ينظمها ويبرز كفاءات دعمها؛ إلى غاية صدور القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير اللازمة لدعمها.¹ المعدل والمتمم بالقانون 17-02 الذي شهد العديد من التعديلات لاسيما فيما يتعلق برقم الأعمال والحصيلة السنوية للمؤسسة، حيث قام برفعها سواء فيما يخص المؤسسة المتوسطة، الصغيرة، أو الصغيرة جدًا (المصغرة)، وذلك تماشياً مع ظروف الحال والتحولات التي تشهدها بيئة الأعمال على المستوى الوطني.²

وقد تطرقنا سلفاً في تعريفنا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لرقم الأعمال والحصيلة السنوية لكل منهما.

¹ - القانون رقم 01-18 السالف الذكر.

² - القانون رقم 17-02 السالف الذكر.

المطلب الثالث: عوائق وتحديات الاستثمار في رأس المال الفكري

أمام الحاجة المستمرة للسير على خطى اقتصاد المعرفة القائم على الإنتاج المعرفي والإبداعي للفكر الإنساني، كان لابد من انتهاج أساليب جديدة تدعم هاته التوجهات والمستجدات الاقتصادية الدولية والوطنية، ويعد الاستثمار في رأس المال الفكري أبرز الأساليب المساهمة في تكريس التنمية الاقتصادية للدول، كما يشكل وسيلة تحرر لاقتصاديات الدول من قيود الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد على التطور الكمي للإنتاج؛ غير أن هذا التوجه وجد عدة عوائق أثرت سلبا على مردوديته وحالت في الكثير من الأحيان دون تحقيقه لأهدافه المرجوة. ويمكن إبرازها في عوائق اقتصادية -أولا-، والتكنولوجية -ثانيا-.

أولا: العوائق الاقتصادية للاستثمار في رأس المال الفكري

نتطرق هنا إلى جملة العوائق الاقتصادية التي وقفت حجرة عثرة أمام عملية التنمية المستدامة المرتكزة على الاستثمار في رأس المال الفكري:

- المبالغة في عملية الاستيراد يقابلها ركود فكري وعلمي، لاسيما إذا تعلق الأمر باستيراد المتطلبات الاستهلاكية البسيطة الساكنة، فالحاجة أم الاختراع.
- التباطؤ في مساهمة التطورات التكنولوجية في فكر اقتصادي حديث قائم على المعرفة والإبداع الإنساني، ومواصلة الاعتماد على الأساليب التقليدية التي أكل عليها الدهر في عمليات الإنتاج والصناعة.
- قلة التمويل وضعف التشجيع للكفاءات العلمية مما يؤدي حتما إلى ضياع المكاسب التي يمكن أن تنتج عن هذه الإمكانيات الفكرية المتوفرة، كما يؤدي إلى هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الدول الأجنبية.

ثانيا: العوائق التكنولوجية للاستثمار في رأس المال الفكري

العالم يعيش عصرا تكنولوجيا بامتياز، وعليه فإنه هنالك عدة عوامل تكنولوجية أثرت سلبا على عملية الاستثمار في رأس المال الفكري في إطار اقتصاد المعرفة، والتي تتمثل في:

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

- افتقار الجزائر لبنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
 - التدفق الضعيف لشبكة الإنترنت، مما يصعب كل العمليات الاقتصادية المرتبطة بها.
 - تسارع وتيرة التحديث التكنولوجي مما يصعب استدراك ما فاتها واللاحق بالركب الحضاري؛
 - ضعف الإنتاج المحلي لأدوات المعلوماتية والاتصال لذلك نجد الاستيراد الكلي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والذي يؤثر على صناعة البرمجيات العربية، وبالتالي الاعتماد على لغات البرمجيات العالمية؛
 - ضعف مستوى التعليم ونقص الأيدي الماهرة والقادرة على التعامل مع البرمجيات المتطورة لذلك نجد الاعتماد المتزايد على الخبراء الأجانب؛
 - ضعف التمويل المخصص لبحوث الاتصالات والمعلوماتية.¹
- إلى جانب العوائق الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت إلى صعوبة الوصول إلى استثمار قائم على الأصول الفكرية، فإن التماطل الشديد من قبل السلطات الوطنية في إرساء إطار قانوني ينظم هذه العملية ويتلاءم ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة، يعد حجر عثرة ذو أثر سلبي بليغ في مواكبة الجزائر للتطورات الراهنة، حيث يحول دون تحقيق فكرة الاستثمار في رأس المال الفكري على ضوء مجتمع المعرفة.

¹ - ناصر مراد، مرجع سابق، ص 82.

خاتمة:

في الأخير، وعطفا على ما تضمنه متن هذه الدراسة فإنه يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن للاستثمار في رأس المال الفكري عدة مزايا وفوائد مادية متمثلة في تحسين ظروف الإنتاج، من تخفيض التكاليف وتطوير جودة المنتج، إضافة إلى فوائد غير مادية تكمن في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين؛ ولعل هذا ما جعل السلطات الوطنية تصب جل اهتمامها لإرساء دعائمه، ودعم مساعيه التنموية في إطار سياستها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبناء على ما سلف ذكره، فإن أهم النتائج المتوصل لها تمثلت في:

- افتقار الجزائر لمنظومة قانونية قوية من شأنها وضع معالم للاستثمار في رأس المال الفكري في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة.
- نقص الوعي بأهمية رأس المال الفكري في خدمة السياسة التنموية للدولة الجزائرية للترقية للاقتصاد الوطني.
- ضعف التمويل للمشروعات الفنية القائمة على الأصول الفكرية غير الملموسة.
- يعتبر الاستثمار في رأس المال الفكري من أهم البدائل الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تحرير الاقتصاد الوطني من قيود الربيع البترولي، في ظل الاستراتيجية الوطنية للتنويع الاقتصادي.
- الاستثمار في الأصول الفكرية من شأنه معالجة كافة الشوائب التي يعترئها الاقتصاد الوطني من محاربة لظاهرة البطالة، والعمل على تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى السهر على تطوير جودة المنتج وتحسين ظروف الإنتاج.
- يعد رأس المال الفكري خيارا استراتيجيا لضمان تحقيق التنمية المستدامة للأمة تكريسا لمضامين دستور 2020.
- وعليه، ومعالجة لكل الإشكالات التي تحول بين الاستثمار في رأس المال الفكري وأهدافه المرجوة خلاصنا إلى جملة من الاقتراحات تمثلت في:

● ضرورة سن منظومة قانونية قوية تعنى بتنظيم وتسيير الاستثمار في رأس المال الفكري.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

- العمل على مضاعفة التمويل للمشاريع الاقتصادية الفتية المرتكزة على الإبداع والابتكار العلمي.
- وضع قاعدة تكنولوجية متينة من شأنها تسهيل عملية الاستثمار في الأصول الفكرية.
- تكثيف الجهود لتبني الفكر الاقتصادي الحديث القائم على المعرفة والإبداع الإنساني، وذلك من خلال برمجة علمية تعمل على ترقية الوعي بفوائد الاستثمار في رأس المال الفكري.
- العمل على دعم جهود المؤسسات الجامعية في احتضانها للمشاريع الاقتصادية، وتمويل استثماراتها في أصولها الفكرية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المرسوم الرئاسي 20-01 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة المؤرخ في 12 جانفي 2020 الموافق ل 06 جمادى الأولى 1441هـ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 01 المؤرخة في 05 جانفي 2020 الموافق ل 09 جمادى الأولى 1441هـ.

القانون رقم 20-01 يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، المؤرخ في 30 مارس 2020 الموافق ل 5 شعبان 1441، ج ر ع 20 الصادرة بتاريخ 5 أبريل 2020 الموافق ل 11 شعبان 1441هـ.

القانون رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77.

المرسوم التنفيذي 03-78، المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مفاهيمها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر. عدد 55 الصادرة في 21-09-2020.

القانون التوجيهي رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، جريدة رسمية عدد 71.

القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10-01-2017، المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. عدد 02 المؤرخة في 11-01-2017.

القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11-12-2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر. عدد 81 الصادرة بتاريخ 30-12-2019.

ثانيا: الرسائل الجامعية

سمير مسعي، اقتصاد المعرفة في الجزائر -الواقع ومتطلبات التحول_ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2015.

عبد الوهاب حفيان، تطوير الموارد البشرية في ظل الاقتصاديات القائمة على المعرفة تحليل المفهوم ودراسة في التطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإدارة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر 03، سنة 2018.

ثالثا: المقالات العلمية

بيصار عبد المطلب، واقع الاستثمار في رأس المال الفكري وانعكاساته على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ولاية المسيلة_، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 08 العدد 03، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2021.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

زايد مراد، حذفاني أمير، رأس المال الفكري كميزة تنافسية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي سي الحواس بركة، جوان 2019.

عكوش عقيلة، دور ومكانة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

سلطان كريمة، بوعفار أمال، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر وتونس-، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020.

بوعدلة سارة، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة الإدارة والاستراتيجية، عدد 04، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

سليمان بوفاسة، اقتصاد المعرفة وأهمية رأس المال الفكري فيه، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، سنة 2009.

حماديدة مروى وآخرون، أهمية تنمية الحكومة الإلكترونية في ظل اقتصاد المعرفة - مع الإشارة لوضع الدول العربية-، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 02، عدد 01، جامعة العربي تبسي الجزائر، جانفي 2019.

فواز واضع، دور الجامعة في دعم مجتمع المعرفة وفق متطلبات التوجه نحو الاقتصاد المعرفي - إشارة إلى بعض التجارب-، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2022.

تشوار خير الدين وبكاري سعد الله، دور رأس المال الفكري للمؤسسة الاقتصادية في الاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة حالة قطاع الهاتف النقال-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2021.

ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 10، جامعة البليدة.

الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، 2022.

بوقة عبد الهادي، دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المشاريع الناشئة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنظيم والاستراتيجية، المجلد 04، العدد 01، 2022.

سماح بلعيد، المؤسسات الناشئة وإمكانية النمو -دراسة في إنشاء حاضنات الأعمال لمراقبة المشروعات الناشئة-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

رابعاً: أشغال الملتقيات

محمد زبير شوقي جدي، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سنة 2011.

سفيان شابني، عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر بين التنويع والرقمنة -المؤسسات الناشئة أنموذجاً-، الملتقى الحضوري الافتراضي حول رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق-، كلية الحقوق سعيد حمدين الجزائر، 24 أفريل 2023.

لكحل نورة، الرقمنة كآلية لتجسيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المرفق العام -قطاع العدالة أنموذجاً-، الملتقى الحضوري الافتراضي حول رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق-، كلية الحقوق جامعة الجزائر 01، 2023.

خامساً: المواقع الإلكترونية

التوقيع على اتفاقية لتطوير البحث العلمي في قطاع الفلاحة، وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم 15 جويلية 2019 سا 16:30، تم الاطلاع عليه يوم 07 ماي 2023 ساعة 14:00، على الموقع

سادساً: مراجع باللغة الأجنبية

PHILIPPE ALBERT et autres، les incubateurs : «émergence d'une nouvelle industrie-comparaison des acteurs et de leurs stratégies : France, Allemagne,



الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره التنموي على ضوء اقتصاد المعرفة

Royaume Uni, Etat Unis, rapport de recherche, chambre de commerce et d'industrie NICE cote d'AZUR, Avril 2002.